



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة

عكس المشهد السياسي واقع أن القضية الفلسطينية لا زالت بعيدة عن تصدّر الاهتمام العربي، فقد أظهرت القمة العربية ٢٩ في السعودية هذا الشهر، أنها قمة التحشيد ضد الجمهورية الإسلامية، وأن الحديث عن القضية الفلسطينية جاء على سبيل تكرار المواقف السابقة التي لم يجري متابعتها وتنفيذها، والذي تقدّم التطبيع في ظلّ الحديث عن الالتزام بها، ويزيد من ذلك ما رافق القمة وسبقها من مواقف أُطلقت من السعودية، ففي مقالة تاريخية في الصحافة العربية يُناشد الكاتب السعودي د. أحمد الجميعة، التوصل إلى قرار ودفع السلام علناً مع إسرائيل في قمة الظهران، ظهور العبارة "سلام مع إسرائيل" بشكلٍ بارز في عنوان مقال منشور في موقع إخباري عربي، ليس أمراً عادياً. ففي مقال رأي مباشر ولاذع نُشر في موقع "الرياض" الإخباري تحت عنوان: "قمة الظهران... سلام مع إسرائيل ومواجهة إيران" جاء أن أفضل نتيجة للقمة هي اتّخاذ قرار لصنع السلام الشامل بما في ذلك مع إسرائيل؛ أن: "على العرب أن يدركوا أن إيران أخطر عليهم من إسرائيل؛" واليوم لا خيار أمام العرب سوى المصالحة مع إسرائيل، وتوقيع اتفاقية سلام شاملة، والتفرّغ لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة، وبرنامجها النووي، ووضع حدٍّ لتدخلاتها في الشؤون العربية، وهو خيار لا يقبل أي تبرير أو تأخير، أو حتى مساومات ومزايدات على القضية الفلسطينية، لأن إيران تشكّل تهديداً مباشراً على الكل". وادّعى في النهاية: "إن النتيجة من يرفض السلام مع إسرائيل يخدم إيران، وعليه أن يتحمّل تبعات قراره".

لا زالت قضية انعقاد المجلس الوطني تتفاعل في الساحة الفلسطينية، وسط إصرار رام الله على عقدها بأي ثمن، دون الإكتراث لحجم المعارضة الواسعة لهذه الخطوة التي رأت فيها الفصائل المعارضة بأنها ستعزّز الانقسام وتُضعف الوحدة الوطنية، في الوقت الذي تتزايد الحاجة للوحدة الوطنية الفلسطينية، يوماً تلو آخر؛ والتي انعكست إيجابياتها في مسيرات العودة

المتواصلة والذي يُتَوَقَّع لها أن تتواصل وتصل إلى نقطة مُتقدِّمة في ذكرى النكبة منتصف شهر أيار، بينما لا زالت المصالحة تزداد تعثراً وسط استمرار تصاعد العقوبات التي يفرضها الرئيس عباس على قطاع غزة، الأمر الذي سيؤدِّي إلى مزيد من الكوارث الإنسانية في القطاع، مع تسارع الخطوات الأحادية من قِبَل العدو الذي وقَّرت له المواقف الأمريكية المنحازة إصدار كمّ من القوانين العنصرية بينها ٥٤ قانوناً لـ"لحسم الصراع" وفق الرؤية اليمينية المتطرِّفة، ونيّة الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بالتزامن مع الذكرى الـ٧٠ لما يسمّى بعيد استقلال إسرائيل، الذي يصادف يوم ١٤ أيار القادم، التي تتزامن مع بلوغ فعاليات مسيرات العودة الذروة في أيام ١٣ و١٤ و١٥ أيار القادم، تأكيداً على التمسك الحازم بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، ووقوفاً في وجه القرار الأميركي نقل السفارة إلى مدينة القدس المحتلة.

المجلس الوطني

قال القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري، اليوم الثلاثاء، إن إصرار حركة فتح على عقد المجلس الوطني الفلسطيني رغم المقاطعة الواسعة والمتزايدة له يعكس حجم حالة التفرد في صناعة القرار، ويفسّر حالة التراجع الذي وصلت له القضية الفلسطينية.

وكان المتحدث باسم الحركة عبد اللطيف القانوع، قد قال: "إن عقد المجلس الوطني بهيئته الحالية يهدف لإبقاء القرار الفلسطيني رهين لفريق أوصلو، ولتجديد شرعية قيادات فتحاوية تهيمن على مؤسسات شعبنا منذ عقود". وأضاف أنه لا قيمة لاجتماع المجلس الوطني ما لم ينطلق من قاعدة الشراكة ويستند على إرادة شعبنا، ويعزّز وحدته وما دون ذلك ترسيخ للانقسام، واستبدال سياسي مرفوض.

ورفضت فصائل فلسطينية كبرى أبرزها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية عقد المجلس الوطني دون توافق وطني، مؤكدة أن الخطوة من شأنها تعميق الانقسام الداخلي، وكانت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني قد أكدت خلال اجتماعها في بيروت بداية عام ٢٠١٧ على عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافة وفقاً لإعلان القاهرة ٢٠٠٥.

ويعتبر "المجلس الوطني" برلمان منظمة التحرير وتأسس عام ١٩٦٤م، ويضم ممثلين عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، من مستقلين ونواب برلمانيين، وفصائل فلسطينية باستثناء حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وفصائل أخرى. وعُقدت آخر دورة للمجلس الوطني في قطاع غزة عام ١٩٩٦، تبتعتها جلسة تكميلية عُقدت في مدينة رام الله عام ٢٠٠٩.

وأكد نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، على أن عقد المجلس الوطني الفلسطيني أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها على الإطلاق؛ وأشار إلى أن حركة فتح بذلت خلال الفترة الماضية جهداً كبيراً من أجل عقد الوطني، لافتاً إلى أنه يتم تأجيل الوطني أو أي استحقاق في كل مرة؛ "بدعوى الحرص على المصالحة والانتهاء من ملف الانقسام"؛ وأضاف: "تكاد منظمة التحرير تنهار، ونحن ما زلنا ننتظر، لذلك قررنا عدم الانتظار وعقد المجلس؛ وبشأن عدم مشاركة حماس والجهاد الإسلامي، بين أن الحركتين ليستا جزءاً من منظمة التحرير، وأن يكونوا جزءاً منها، مرتبطاً بإنهاء ملف المصالحة".

وبشأن الجبهة الشعبية، لفت إلى أنه لدى الشعبية تحفظات ولم يحضروا، مذكراً بأنهم يقرّون بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وملتزمون بأي قرار يتقاطع مع رؤياهم يصدر عن المجلس. وأفيد أن أكثر من ١٠٠ من أعضاء المجلس الوطني وجّهوا رسالة إلى رئيس المجلس سليم الزعنون، طالبوا فيها بإرجاء عقد المجلس إلى أجل غير مسمى، درءاً للأخطار المُحدقة بالقضية الفلسطينية وحرصاً على لمّ الشمل الفلسطيني بعيداً من التمزّق والانقسام.

إطار موازي:

قال أمين سرّ تحالف قوى المقاومة الفلسطينية في دمشق خالد عبد المجيد، أن مؤتمراً وطنياً سيعقد في بيروت وآخر في غزة نهاية الشهر الجاري، وستشارك في هذا المؤتمر كافة القوى والفصائل والهيئات وأعضاء المجلس الوطني الذين أعلنوا مقاطعتهم لخطوة انعقاد المجلس، للتأكيد على عدم مشروعيتها. وأضاف أنه تمّ تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لعقد هذا المؤتمر في بيروت تزامناً مع مؤتمر آخر وفعاليات أخرى في غزة ومناطق التواجد الفلسطيني، مؤكداً على أن شخصيات فلسطينية وازنة من لبنان وسوريا وممثلين عن مناطق أخرى ستشارك في مؤتمر بيروت.

وسيناقش المؤتمر تداعيات صفقة القرن ومسيرات العودة الكبرى وسيرفع الغطاء السياسي والتنظيمي والشعبي والفصائلي عن مجلس رام الله، حيث سيبحث آليات خطط المرحلة القادمة ومواجهة تداعيات انعقاد المجلس الوطني في رام الله.

وكان حسام بدران، عضو المكتب السياسي لحركة حماس قد قال: "إن حركته تقود حراكاً سياسياً بالتعاون مع حركة الجهاد، والجهة الشعبية، وقادة الفصائل الفلسطينية في الداخل والخارج، لاتخاذ خطوات عملية لرفع الشرعية عن المجلس الوطني الحالي، وأكد أن المجلس الوطني، كونه لا يمثل الشعب الفلسطيني في أي حال من الأحوال، فلا بد أن يتم عقد اجتماعات موازية للمجلس، سواءً في العاصمة اللبنانية بيروت أو في قطاع غزة.

وبدا أن هناك رفض لأي إطار مواز لمنظمة التحرير، ورداً على ذلك، هاجم حاتم عبد القادر، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، حركة حماس، مؤكداً أنها تريد أن تنفصل على الشرعية الوطنية، عبر فرض كيانات موازية، ودعا حماس للتفكير ملياً قبل الإقدام على تلك الخطوات التي وصفها بـ"الانفصالية"، وألا تُقدّم خدمات مجانية لإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين تريدان الانقضاء على المشروع الوطني، من خلال أبواب كيانات موازية، مبيّناً أن حركة فتح ستقف بكل قوة، أمام الكيان الذي تريد حركة حماس أو غيرها إنشاءه.

بدوره، قال نافذ عزام، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، بأن حركة الجهاد حريصة كل الحرص على وحدة الشعب الفلسطيني، وتماسك القرار الوطني، وأنه لا يمكن أن يكون هناك كيانات موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأن الجهاد الإسلامي، تُريد أن تكون جزءاً من منظمة التحرير، لافتاً إلى أن رفض الجهاد الإسلامي، المشاركة في المجلس الوطني، جاء بسبب أنه بعيد كل البعد عن التوافق الوطني، وكذلك بعيداً عن توصيات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، التي عُقدت العام الماضي في بيروت.

أما حزب الشعب وعلى لسان عضو مكتبه السياسي وليد العوض، فقد رأى أن تشكيل أي بديل لمنظمة التحرير، لن يُكتب له النجاح، لا على المستوى الفلسطيني، ولا على المستويين العربي والدولي، وأوضح أن منظمة التحرير، اكتسبت مشروعيتها من خلال الشعب الفلسطيني وتضحيات شهدائه وأسراه وجرحاه، لافتاً إلى أن تلك الأطر الموازية خدمة للمشروع (الصهيوني) والإدارة الأمريكية، في مساعيها تصفية المشروع الوطني، مبيّناً أن تلك الكيانات لن يُكتب لها النجاح، وحزب الشعب لن يُشارك بها.

واعتبر محمود خلف، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أن الجبهة "ضد" إنشاء كيانات موازية لمؤسسات منظمة التحرير، لما في ذلك خطر على المشروع الوطني برمته. وبيّن أن الديمقراطية، لن تُشارك على الإطلاق، في هكذا كيانات، بل متمسكة أن تجمع كل الفصائل الفلسطينية، تحت مظلة منظمة التحرير، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعبر عضو المكتب السياسي، زهير الششتري، فقد أكدت رفضها بشكلٍ قاطع الحراك الذي تقوم به بعض الشخصيات والفصائل؛ لتشكيل إطار مواز لمنظمة التحرير الفلسطينية، منوهاً إلى أنها ستدافع عن إطار المنظمة التمثيلي. وأوضح أن الجبهة متمسكة بشكلٍ كامل بمنظمة التحرير كإطار تمثيلي لشعبنا الفلسطيني، ولن تخرج منها أو من أيٍّ من مؤسساتها، وأن الجبهة الشعبية لن تكون في أي تشكيل موازية للمنظمة أو

المجلس الوطني، وستدافع عن إطارها التمثيلي لشعبنا، لأنها معمّدة بدماء عشرات آلاف الشهداء والجرحى.

وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رباح مهنا، أن الجبهة قرّرت عدم المشاركة في المجلس الوطني المزمع عقده يوم ٣٠ - ٤ - ٢٠١٨؛ وأكّد أن الجبهة ستعمل بلا هوادة ديمقراطياً لعدم عقد هذه الجلسة؛ إلى جانب ذلك أكّد أن الجبهة لن تشارك في أي نشاط لخلق بدائل عن منظمة التحرير الفلسطينية أو فصل غزة عن الضفة، وستعمل علي منع ذلك.

القمة العربية

شكلت القمة آخر المحطات التي تناولت مسار التسوية الفلسطينية مع الاحتلال، عبر إصدار "إعلان الظهران" الذي دعم رؤية عباس للسلام، حيث أعلن الحكام العرب دعمهم لرؤية الرئيس محمود عباس للسلام كما أعلنها في خطابه أمام مجلس الأمن. وأكّد البيان الختامي "إعلان الظهران" الصادر عن القمة العربية التاسعة والعشرين "قمة القدس"، مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمم العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

وشدّدوا على بطلان وعدم شرعية القرار الأميركي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع رفضهم القاطع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث ستبقى القدس الشرقية عاصمة فلسطين العربية، وحذّروا من اتّخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة للقدس، حيث سيؤدّي ذلك إلى تداعيات مؤثرة على الشرق الأوسط بأكمله.

وشدّدوا على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسّده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، ودعمتها

منظمة التعاون الإسلامي التي ما تزال تشكّل الخطة الأكثر شمولية لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وفي مقدّمتها قضية اللاجئين التي توفّر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية، وأكّدوا التزامهم بالمبادرة وتمسكهم بجميع بنودها.

ورحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس وقدموا الشكر للدول المؤيِّدة له، مع التأكيد على الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادّة وفاعلة تنهي حالة الفشل السياسي التي تمرّ بها القضية بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنّنة، "آملين أن تتمّ المفاوضات وفق جدول زمني محدّد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يوليو عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، إذ إن هذا هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة"، كما أعلنوا دعمهم لرؤية الرئيس محمود عباس للسلام كما أعلنها في خطابه أمام مجلس الأمن في ٢٠ - ٢ - ٢٠١٨.

وأكّدوا رفضهم كل الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حلّ الدولتين، وطالبوا المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ عام ٢٠١٦ م الذي يُدين الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما أكّدوا دعمهم مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط المنعقد بتاريخ ١٥/١/٢٠١٧، الذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلا وحيدا لتحقيق السلام الدائم.

وطالب الإعلان بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، والمؤكدة على بطلان كافّة الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير معالم القدس الشرقية ومصادرة هويتها العربية الحقيقية، كما طالبوا دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

وشدّدوا على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو الصادر عن الدورة ٢٠٠ بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١٦، وطالبوا المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التعسّفية التي تطلّ المسجد الأقصى والمصلين فيه، واعتبار إدارة أوقاف

القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

وكان الرئيس عباس قد دعا القمة إلى تبني ودعم خطة السلام، التي طرحها في شهر شباط الماضي في مجلس الأمن الدولي، موضحاً أن خطته تستند إلى المبادرة العربية، وتدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام عام ٢٠١٨، يقرّر قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف، لرعاية مفاوضات جادة تلتزم بقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، بضمانات تنفيذ أكيدة، وتطبيق المبادرة العربية كما اعتمدت.

وأكد أن الإدارة الأميركية الحالية، خرقت القوانين الدولية، بقرارها اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وجعلت من نفسها طرفاً في الصراع وليست وسيطاً منفرداً لحلّه، ما جعل الحديث عن خطة سلام أميركية أمراً غير ذي مصداقية.

وشدّد على أن الجانب الفلسطيني لم يرفض المفاوضات يوماً، واستجاب لجميع المبادرات التي قدمت، وعمل مع الرباعية الدولية وجميع الإدارات الأميركية المتعاقبة وصولاً للإدارة الحالية، والتقى مع الرئيس ترامب عدة مرات، وانتظرنا أن تقدم خطتها للسلام، إلا أن قراراتها الأخيرة شكّلت انتكاسة كبرى، رفضتها غالبية دول العالم.

وجاء في إعلان قمة الظهران:

- نوّكّد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

- شددت على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢م.
- نوّدت بطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع رفضنا القاطع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث ستبقى القدس الشرقية عاصمة فلسطين العربية، وحذّر من اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة للقدس حيث سيؤدّي ذلك إلى تداعيات مؤثرة على الشرق الأوسط بأكمله.
- تأكيد على الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة تُتهيء حالة الفشل السياسي التي تمرّ بها القضية بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنتة، آمليين أن تتم المفاوضات وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يوليو عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية إذ إن هذا هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كما ندعم رؤية الرئيس الفلسطيني للسلام كما أعلنها في خطابه أمام مجلس الأمن في ٢٠ فبراير ٢٠١٨م.
- نوّدت رفضنا كل الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حل الدولتين، ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ عام ٢٠١٦م الذي يُدين الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما نوّدت دعمنا مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط المنعقد بتاريخ ١٥/١/٢٠١٧م والذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الدائم.

مسيرات العودة

دعت القوى الوطنية والإسلامية، جماهير الشعب الفلسطيني للمشاركة الواسعة في فعاليات ذكرى النكبة المقررة في كل الأراضي المحتلة وفي مخيمات اللجوء والشتات، والعديد من عواصم

العالم. وأكدت أن ذروة هذه الفعاليات أيام ١٣ و١٤ و١٥ أيار القادم، تأكيداً على التمسك الحازم بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، ووقوفاً في وجه القرار الأميركي نقل السفارة إلى مدينة القدس المحتلة.

وشدّدت على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني أمام جرائم الاحتلال المتواصلة، والانفلات العدواني للمستوطنين وعصابات دفع الثمن مجدداً، والاعتداء على أبناء شعبنا على الطرق والقرى وبحمية جيش الاحتلال، وتشجيعهم على الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك.

وقال المحلّ العسكري في موقع "والا" العبري، أمير بوحبوط، أن هناك حرب أدمغة دائرة بين الجيش وحماس؛ وذلك بهدف تحديد وتثبيت قواعد اللعبة الجديدة وطرق العمل؛ موضحاً أن الجيش يسعى في هذه المرحلة إلى إبعاد أي حدث لمسافة ٣٠٠ متراً على الأقل عن الجدار الحدودي، وذلك من خلال استخدام وسائل تفريق المتظاهرين وبالنييران الحيّة. وذكرت مصادر أمنية أن فرقة غزة تواجه تهديد الطائرات الورقية التي تحمل مواد مشتعلة في هذه المرحلة من خلال المراقبات والراصدات اللواتي ينتشرن على طول الحدود وفي مراكز الاحتكاك والمظاهرات العنيفة، حيث إن المراقبات يقمن باستتعار قوات الجيش والإطفائية على المكان الذي تتجه نحو الطائرة الورقية، وذلك في ظلّ تزايد محاولات إحراق حقول القمح القريبة من الجدار الحدودي بواسطة الطائرات الورقية.

من جهته شدّد البرلمان الأوروبي على ضرورة الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على قطاع غزة، ودان قتل جنود الاحتلال للمتظاهرين الفلسطينيين على حدود القطاع، ومّرر البرلمان قراراً بأغلبية ٥٢٤ صوتاً (نحو ٧٠% من أعضاء البرلمان الأوروبي) مقابل ٣٠ صوتاً لإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في هذه أحداث قتل المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرة العودة الكبرى.

وشدّد القرار على حق الفلسطينيين في الاحتجاج السلمي كممارسة مشروعّة لحقوقهم الأساسية في حرية التعبير والتجمع.

وأورد إعلام العدو بأن **بن غوريون** غير رأيه حيال احتلال مزيد من الأراضي فقط في إثر العدوان الثلاثي، عندما تبين له أن سكان قطاع غزة لم "يهربوا" من أمام قوات الجيش الإسرائيلي، كما حدث إبان نكبة ١٩٤٨ ("هربوا" هي الكلمة المتداولة في أغلبية الأدبيات الإسرائيلية لتوصيف نتيجة عمليات الترحيل الصهيونية)، وإنما رفعوا الرايات البيضاء. ولخصّ بأنه منذ ذلك الوقت كفّ بن غوريون عن الإدلاء بتصريحاتٍ قتالية، وكرّر على مسامع أصدقائه ومعارفه أن سبب معارضته احتلال أراضي الضفة الغربية يعود إلى قناعته بأن "سكان هذه الأراضي لن يهربوا هذه المرّة!"، بحيث يمكن القول "إن المشكلة الديموغرافية هي التي تسببت في دفن أحلام بن غوريون، على ما يبدو، بصورة نهائية".

لكن التخلّي عن مثل هذه الأحلام، لا يعني تراجع الهاجس الهوسيّ بالمشكلة، حسبما تُثبت وقائع كثيرة متراكمة منذ ذلك العام، وبرأي إيلان بابيه، فإن التسويغ الإسرائيلي الأكثر أساسية، الإجماعي، ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين، يتمثل في الخوف من فقدان الأكثرية الديموغرافية اليهودية لدولة الاحتلال. ويبدو هذا الخوف أقوى حتى من رغبة إنكار النكبة، أو من السعي إلى التهرب من المسؤولية عن ارتكاب جريمة الطرد في ١٩٤٨.

قلق آخر أورده إعلام العدو، بالقول: "من يظن أن لا علاقة لإسرائيل بهذا العدد الكبير من الإصابات هو على خطأ، لأنه في يوم ما سينفذ صبر الجاليات اليهودية في العالم وصبر دول ديمقراطية حيال السياسة الإسرائيلية، لكن الأهم من ذلك: تحت تأثير المحدلة القوميّة للحكومة اليمينيّة المتطرّفة، التي لا تعتبر الفلسطينيين بشراً متساوين، يمكن أن يفقد الجيش إنسانيته ويحوّل القتل غير المبرر والإصابات بالجملة إلى مجرد روتين، حان الوقت لوقف هذا التوجّه المدمّر، والسعي للحدّ من استخدام الرصاص، وبالتالي، من المسّ بحياة الناس، وبنوعية الحياة.

وفي تسفيهٍ لدوافع الفلسطينيين للاحتجاج، جرى اقتراح إنزال مظلاتٍ تحمل "مساعدات" طبية وغذائية بواسطة طائراتٍ مسيّرةٍ وأخرى مروحيةٍ، وتوقّع أن يقوم الفلسطينيون بالتدافع وينقضّون على المساعدات ما قد يثيهم عن التوجّه للشريط الحدودي للمشاركة في مسيرات العودة المليونية.

العدو ومخاطر تواصل مسيرات العودة:

تحمل مسيرات العودة وفعاليتها في طيّاتها طاقةً كامنة لمفاومة واحدة من أخطر المشاكل التي يعاني منها جيش الاحتلال والمتمثلة بنقص القوى البشرية ويجعلها أكثر حدةً، ودفع جيش الاحتلال منذ انطلاق المسيرات بنصف الكتائب التي تنتظم في "ألوية الصفوة" التي تشكّل سلاح المشاة لمواجهة المشاركين في الحراك ومنعهم من اختراق الجدار الحدودي مع قطاع غزة، إلى جانب تشكيل طبقات حماية شرق الحدود وفي محيط المستوطنات المنتشرة في غلاف غزة. ومن الملاحظ، أن جيش الاحتلال قد دفع بهذا العدد الكبير من قوات المشاة لمواجهة خمسة تجمّعات للمشاركين في هذا الحراك تتواجد في مخيمات في رفح، وخانيونس، والمنطقة الوسطى، وغزة، وشمال القطاع، وفي حال استجابت الجهات المسؤولة عن تنظيم حراك مسيرات العودة وقامت بزيادة عدد المخيمات، فإن هذا يعني أن جيش الاحتلال سيكون مطالباً بالدفع بقوات إضافية لتأمين الحدود ومنع اختراقها.

وكلما اقترب تاريخ ١٥ أيار القادم، وتزايدت احتمالات اختراق الحدود فإن هذا سيضاعف الأعباء على القوى البشرية في جيش الاحتلال، ولا سيما أنه يتوقع على نطاق واسع أن يرتفع عدد المشاركين في الحراك في ذلك اليوم بشكلٍ كبير، وما يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة لجيش الاحتلال، حقيقة أن الاستنفار لمواجهة نشاط حراك العودة يتزامن مع مخاوف من انفجار الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، وإمكانية أن تتحوّل مواجهة المحدودة، التي حدثت بين إيران و"إسرائيل" أخيراً إلى مواجهة شاملة.

وحسب تقديرات الجيش والاستخبارات فإن فرص انفجار احتجاجات جماهيرية فلسطينية واسعة عشية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وما بعدها كبيرة، إذ تفترض هذه التقديرات أن الاحتجاجات ستفضي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة والقدس، ما يتطلب تكثيف الوجود العسكري الإسرائيلي.

وتتخوف الأوساط العسكرية الإسرائيلية من عودة قوية لعمليات المقاومة الفردية لا سيما أن عدداً من هذه العمليات قد حدثت قبيل انطلاق حراك مسيرات العودة. وهناك مركبات أخرى تسهم في تهيئة بيئة تصعيد في الضفة على رأسها انسداد الأفق السياسي وتعاضم وتيرة تنفيذ المشاريع الاستيطانية في أرجاء الضفة والقدس، وحدثت زيادة كبيرة في عدد المستوطنين الذين يندسّون المسجد الأقصى، والاعتداءات التي ينفذها المستوطنون في قلب البلدات والقرى الفلسطينية.

وفي حال تحقّق هذا السيناريو، فإن المستوى السياسي والعسكري في تل أبيب قد يجد نفسه مضطراً لإصدار تعليمات لاستدعاء بعض فرق الاحتياط لمواجهة تبعات النقص في القوى البشرية.

من ناحية ثانية، فإن إصرار إسرائيل على تكريس الانطباع بأنها بصدد مواصلة عملياتها الهادفة للمسّ بالتواجد الإيراني في سورية يحمل في طياته إمكانية انفجار الأوضاع في الشمال، وقد أقدمت "إسرائيل" على خطوات تدلّ على أنها تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اندلاع مواجهة، خصوصاً قرارها بعدم مشاركة سلاح جوّها في مناورات دولية.

ولاً بدّ من الإشارة أنه حتى قبل انطلاق مسيرات العودة وبمعزل عن مستقبل التصعيد في الضفة والشمال، فإن أزمة نقص القوى البشرية دفعت قيادة الجيش إلى اتخاذ خطوتين غير تقليديتين وهما أولاً إجبار المجندين الجدد على الالتحاق بوحدة قتالية بعينها لمواجهة النقص في عدد الجنود الذين يخدمون فيها؛ مع العلم أن جيش الاحتلال كان يترك لجنوده فرصة اختيار الوحدة والسلاح الذي يرغبون بالالتحاق به، وثانياً استيعاب النساء في وحدات لم يسبق لهنّ الانضمام إليها مثل سلاح المدرعات والمدفعية ناهيك عن الاستعانة بخدمات النساء في تأمين

الحدود خصوصاً مع الأردن. وقد أدت الخطوة الأخيرة تحديداً إلى ردّة فعل غاضبة من قبل المرجعيات الدينية اليهودية، والتي حذّرت من أن الخطوة تهدّد وحدة صف الجيش على اعتبار أن ظروف خدمة الضباط والجنود المتدينين ستتأثر سلباً بسبب استيعاب المجنّدين على هذا النحو.

المصالحة الفلسطينية

أكّد الدكتور نبيل شعث مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية أنه لا يمكن الذهاب إلى انتخابات عامة في الأراضي الفلسطينية، قبل إنجاز المصالحة الوطنية، ما بين حركتي فتح وحماس، كما يُمكن تشكيل حكومة وحدة وطنية بسهولة.

وأضاف أن عقد انتخابات المجلس الوطني، لا يُمثل التوافقاً على اتفاق المصالحة على الإطلاق، وإتّما من ضمن الاتفاقية التي وقّعتها حماس، كان إنجاز انتخابات المجلس، وكذلك إعادة ترتيب مؤسسات منظمة التحرير، فبدلاً من عرقلة عقد تلك المؤسسات لا بد أن تلتف جميع القوى الفلسطينية حولها، وهذا يمثل أكبر ردّ على الولايات المتحدة ومشاريعها.

وحول دعوات الرئيس محمود عباس، التي وجّهها إلى قيادة حركة حماس، عبر وفد المخابرات المصري، أكّد شعث أن حماس لم تردّ لحدّ اللحظة، على دعوة الرئيس لها، لتسليم قطاع غزة "من الألف إلى الياء"، لافتاً إلى أن ما يُصرّح به بعض قادة حماس ليس رداً رسمياً.

وكان الرئيس عباس التقى في رام الله مؤخراً الوفد المصري برئاسة القائم بأعمال جهاز المخابرات المصري اللواء عباس كامل، حيث قدّم عباس مطالب لينقلها الوفد إلى قيادات حماس، وعلى رأسها ضرورة أن تسلم الحركة في غزة كل الأجهزة القضائية والإدارية إلى جانب الجهاز الأمني، وتضمّنت المطالب ضرورة تمكين حكومة رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد

الله من مفاصل قطاع غزة، مع رسالة تهديد ضمنية حملها عباس للوفد المصري تشتمل على عقوبات تفرضها السلطة الفلسطينية على حماس إذا لم تنفذ المطالب.

وفي هذا السياق، منح عباس حركة حماس مهلة ٦٠ يوماً لتنفيذ المطالب أو مواجهة عقوبات تشمل قطع إمدادات الطاقة ورواتب الموظفين والتعامل مع غزة على أنه إقليم متمرّد.

لكن الجانب المصري تحفّظ على المطالب ورسالة التهديد، وثنى تعاون حركة حماس مع القاهرة، ولا سيما فيما يتعلّق بالتسهيلات التي طلبتها السلطة الفلسطينية من حماس منذ استهداف موكب الحمد لله، لتأكيد براءة الحركة وعناصرها من محاولة اغتيال الحمد لله.

في المقابل، قدّم الوفد المصري لعباس وحماس مقترحا وسطا بإنشاء أجهزة أمنية فلسطينية مهنية بشكل وطني بعيدا عن أي محاصصة فصائلية. وطلب الوفد من الرئيس الفلسطيني عدم التمادي في انتقاد الإدارة الأميركية لتسهيل مهمّة الدول العربية في إقناع واشنطن بإدخال تعديلات مهمة على صفقة القرن بما يلبي طموحات الفلسطينيين ولا يمسّ حقوقهم التاريخية الثابتة، ومنها ضرورة أن تكون القدس المحتلة عاصمة للدولة الفلسطينية مع حل الدولتين.

من جهته أكّد يحيى موسى، القيادي في حركة حماس، أنه في حال استمرار رفض حركة فتح لإنجاز مشروع المصالحة، فإن هناك عدّة أفكار موضوعة على طاولة حركته، لإدارة غزة، وإغاثة مواطني القطاع، وأنه من ضمن الأفكار، استئناف عمل اللجنة الإدارية، التي أدارت قطاع غزة، مبيّناً أن الوضع ما بعد استقالة اللجنة الإدارية، ازداد سوءاً في القطاع، فلا اللجنة تعمل، ولا حكومة الوفاق الوطني تريد أن تعمل، لذا فإنه لا بد من وقفة جادّة لإغاثة القطاع، من قبل حماس، وكافة الفصائل، وكذلك المجتمع الدولي.

لافتاً إلى أنّه في حال تخلّت السلطة الفلسطينية برام الله عن المصالحة، فيمكن عندئذ التفكير بكل المقترحات للخروج من الأزمات الحالية في قطاع غزة، ولحد اللحظة، ما هو معروض على حركة حماس، أن يشارك الكلّ الوطني، وأولهم الجبهتان الشعبية والديمقراطية،

وحركة الجهاد الإسلامي، مع حركة حماس، في إطار توافق وطني عام، لإدارة قطاع غزة، حال تمّ إفشال مشروع المصالحة الوطنية، ومقترح التعاون مع القيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان والتيار الإصلاحي "فقط" في إدارة غزة، غير مقبول.

كشفت مصادر فلسطينية مطلّعة، أن الرئيس عباس أقرّ سلسلة عقوبات جديدة على قطاع غزة، سيتم إعطاء الضوء الأخضر لتنفيذها خلال مدّة أقصاها ٣٠ يوماً، وذلك في حال فشل الجهود التي تبذلها مصر حالياً مع حماس لمحاولة تقريب وجهات النظر في ملف تمكين الحكومة بالقطاع، وأن الرئيس عباس أطلع عدداً من زعماء الدول العربية على القرارات التي سيّخذها ضد غزة خلال الأيام القادمة، من أجل إعادة القطاع لحضن الشرعية الفلسطينية، ورفضت المصادر الحديث أكثر حول طبيعة تلك القرارات التي سيتم إتخاذها، مكتفيةً بالقول: إنها "ستشمل وقف تصاريح التجار، وسحب تراخيص المصارف وشركات الاتصالات والإنترنت، بالإضافة إلى وقف إصدار الجوازات".

وأشارت إلى أن مباحثات وفد حركة حماس مع المسؤولين المصريين لم يُحرز أي تقدّم، حيث إن حماس تطالب بعدم بحث ملف السلاح، وضمان الأمان الوظيفي لكافة الموظفين المعنّيين بعد أحداث الانقسام بمن فيهم العسكريين والمدنيين، ويأتي ذلك في ظل إصرار الرئيس على بحث كافة الملفات واستيعاب ٢٠ ألف موظفاً مدنياً فقط".

واعتبرت حركة حماس في بيان لها استمرار إجراءات الرئيس عباس الانتقامية ضد أهلنا في غزة وقطع رواتب موظفي السلطة مؤخراً، عملاً مجرداً من كل القيم والمبادئ الأخلاقية والوطنية والإنسانية، وضرباً لمقومات وعوامل صمود أبناء القطاع، وابتزازهم في لقمة عيشهم مقابل أثمان سياسية رخيصة.

وحذرت حماس في بيانها "من استمرار هذه السياسة التي تستهدف الوحدة المجتمعية لشعبنا وتكرّس الانقسام وفصل الضفة عن غزة تمهيداً لتنفيذ الصفقات التي تحاك في الغرف المغلقة

فيما يتعلق بغزة والقضية الفلسطينية، لنعبر عن كامل تضامننا ووقوفنا إلى جانب مطالب الموظفين كافة دون استثناء".

ودعت حماس "الكلّ الفلسطيني وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الوقوف عند مسؤولياتهم والتدخل الفوري والعاجل لوقف هذه المجزرة وهذا الاستهتار بحياة مليوني فلسطيني في غزة يعيشون أسوأ ظروف الحياة، والعمل على إنهاء الحصار الظالم بحقهم".

أفادت مصادر دبلوماسية، بأن المخابرات المصرية، بحثت مع وفد المكتب السياسي لحركة حماس، إمكانية التوصل إلى اتفاق رزمة، يشمل المصالحة الفلسطينية، ورفع الحصار، وتبادل الأسرى مع إسرائيل، وأفادت المصادر، أن حركة حماس، وجهت رسائل غير مباشرة إلى إسرائيل لبدء جولة مفاوضات جديدة حول ملف الأسرى عبر الوسيط المصري، بالإضافة إلى توجيه رسائل إلى السلطة الفلسطينية والقاهرة، مبديةً استعدادها لتقديم تنازلات في سبيل إنهاء الانقسام ولكن بشروط، كما جاء على موقع (الحياة اللندنية).

وقالت المصادر: "إن مصر عرضت على حماس، البحث في مخرج لأزمة الحصار من خلال المصالحة، وعودة السلطة إلى إدارة قطاع غزة، وتبادل أسرى مع إسرائيل".

وكان وفد مصري قد زار قطاع غزة، عقب تفجّر مسيرات العودة، التي تطالب بإنهاء الحصار المتواصل على القطاع منذ ١١ عاماً، وبحث مع حماس في المخارج الممكنة، كما وجّه دعوة إلى وفد من الحركة لزيارة القاهرة، وعقد لقاءات تفصيلية مع وفد مصري رفيع بشأن إنهاء الحصار من خلال المصالحة، وإجراء عملية تبادل مع إسرائيل.

من جهةٍ أخرى قالت صحيفة "الأخبار" اللبنانية أن حركة "حماس" تلقت عرضاً أوروبياً عبر جهة دولية لمواجهة خطوات الرئيس عباس، إذا واصل فرض المزيد ممّا وصفتها بـ"العقوبات" على القطاع، وذهب نحو التخلي عنه كلياً؛ وأنّ دول أوروبية بموجب العرض ستتولّى إدارة

شؤون غزة من الناحية الإنسانية والمعيشية، بما في ذلك رواتب جميع الموظفين في القطاع (التابعين للسلطة أو لحكومة غزة السابقة)، لكن بشرط أن تحصل اللجنة الأوروبية حينذاك على إيرادات القطاع كافة التي يجيها الاحتلال لمصلحة السلطة الفلسطينية.

وكي لا تعترض "إسرائيل"، يتضمّن العرض تعهداً من "حماس" بعدم استخدام الأدوات العسكرية التي لديها لعدّة سنوات (أقلها خمس)، ومنع أي تصعيد باتجاه "إسرائيل"، إضافة إلى ضبط الحدود، على صيغة "الأمن مقابل الغذاء". وبينما لم تردّ "حماس" على هذا الطرح ووعدت بدراسته، أضافت الجهة المقترحة بنداً "مغرياً" يتعلق بتخصيص الدعم الأوروبي الذي كان يرسل عبر السلطة إلى غزة، ولا سيما في بنود التنمية والتعليم والصحة، للرواتب والمصاريف الإدارية عبر اللجنة نفسها.

وبعد الكشف عن وجود العرض الأوروبي، الذي قُدم إلى حركة حماس، لمواجهة خطوات الرئيس عباس، ارتفعت الاصوات المحذرة؛ والتي اعتبرت:

- العروض الأوروبية، تتدرج في إطار محاولة الاتحاد الأوروبي وأمريكا تحويل القضية إلى قضية إنسانية، وتصفيتها، وهم لا يريدون أن تنفجر الأوضاع في ضوء مسيرات العودة.

- الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية، يسعيان إلى إيجاد طرق عدة من أجل إدارة الصراع وليس لإنهائه، وإبقاء الأمور على ما هي، وسط حذر من الأبعاد السياسية والوطنية لهذه المسألة، وضرورة التعامل مع كل العروض بجانب وطني، والتفكير جيداً، لأن أوروبا وأمريكا لا يريدون خيراً للقضية، بعد محاولات عدة لتصفيتها.

لأن كل محاولة لتقديم القضية الفلسطينية بوصفها أزمة إنسانية مرفوضة، لأنها تتنافى مع الحقيقة الأساسية، بأن القضية سياسية بامتياز، قضية شعب له حقوق سياسية، تتمثل في حقّه في بلاده، وعودته إليها واستعادة حريته، وإقامة دولته وعاصمتها القدس. وأن الأوضاع الإنسانية

الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني ليست إلا نتيجة غياب هذه الحقوق، وإمعان إسرائيل في مصادرتها، وفي مواصلة احتلالها لأرضه واستغلالها لكل مقدراته.

ويبين أن الحلول الاقتصادية هي تحصيل حاصل، وتحسين حياة الناس أمر يأتي في سياق البحث عن الحقوق السياسية واستعادتها، مشيراً إلى أن رغبة إسرائيل دائماً في أن يكون الصراع مع الفلسطينيين اقتصادياً، حتى تعفي نفسها من جرائمها السياسية والجرائم بحق الإنسانية التي ترتكبها بحقّه، وهي سعت قبل ذلك إلى محاولة فرض حلول غير سياسية على الشعب الفلسطيني باءت كلها بالفشل. وأضاف: "لا سلام اقتصادياً كما لا (صفقة قرن)، وهناك فقط حل واحد ووحيد للصراع، يتمثل في استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه، وأن الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يخفف عن غزة بإمكانه الضغط على الاحتلال لفك الحصار المفروض منذ ١٢ عاماً، وتمكين الشعب من تحقيق مصيره بزوال الاحتلال، وهذا الحل الوحيد لتحسين كافة الظروف".

من جهته مسؤول الإعلام في مكتب الاتحاد الأوروبي في القدس شادي عثمان، نفى وجود عرض أوروبي لحركة حماس لمواجهة خطوات الرئيس عباس، وقال: "إن الاتحاد الأوروبي يدعم تمكين الحكومة الفلسطينية للقيام بمهامها بشكل كامل في القطاع". وأوضح أن الاتحاد الأوروبي مستمرّ بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، مبيّناً أنه لا بديل عن السلطة الفلسطينية لأخذ دورها بالكامل وتحمل مسؤولياتها في غزة دون أي معيقات.

الاغتيالات لضرب قدرات المقاومة

فادي محمد البطش عالم ومهندس وأكاديمي فلسطيني شاب مختص في الهندسة الكهربائية، تميّز بتفوّقه وإنجازاته العلمية القيمة، اغتيل من طرف مجهولين في ٢١ -٤- ٢٠١٨ في ماليزيا حيث يقيم، ورأى المعلقون الصهاينة بأن حركة حماس تعتمد في هذه المجالات على خبرات من الخارج لعدة أسباب، منها صعوبة إجراء التجارب في قطاع غزة أو

بسبب نقص في المواد المطلوبة، وكذلك بسبب القلق من اغتيال الخبراء في الأراضي الفلسطينية كما حدث أكثر من مرة، ومن غير المستبعد أن تكون الحركة هي من أخرجت البطش من غزة من أجل منحه الفرصة والمساحة لإجراء أبحاثه وتجاربه من أجل التوصل إلى الوسائل المناسبة، وبعد ذلك تهريبها إلى القطاع.

ورداً على اتهام رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية للموساد بعملية الاغتيال، توعد وزير المواصلات والاستخبارات والطاقة الذرية الإسرائيلية، يسرائيل كاتس حماس بالقول إن نقلت حماس المعركة خارج الحدود لاغتيال ضباط إسرائيليين أو آخرين فليعلم هنية حينها بأن قواعد اللعبة قد تغيرت، وأنصح السيد هنية أن يتحدث قليلاً ويحذر كثيراً فنقل المعركة ضد إسرائيل، للخارج سيكون بمثابة اجتياز خط أحمر وحينها سنعود لسياسية الاغتيالات، وأضاف: "إذا تمّ تنفيذ عمليات ضدنا في الخارج فسوف يتم اغتيال قيادات حماس وأنصحهم بالتفكير ألف مرة قبل تنفّذ تهديدها بنقل المعركة للخارج".

وزعم المراسل العسكري للقناة العبرية العاشرة أور هيلر، أن حركة حماس حوّلت ماليزيا إلى ساحة لتجنيد خلايا خاصة بها، وتطوير ترسانتها العسكرية في قطاع غزة، وأن عملية اغتيال فادي البطش في ماليزيا تمّت بحرفيّة ومهنيّة عالية من قبل المنفّذين الذين عملوا ربما لفترة طويلة في تعقبه، ونفّذوا العملية بنجاح وبهدوء، مشيراً إلى أنّهم قد يكونوا غادروا ماليزيا بعد الهجوم الذي نفّذ مع خروج البطش لصلاة الفجر.

وبحسب مزاعم التقرير، فإنّ حماس باتت تؤسّس خلايا لها في ماليزيا والسلطات هناك تغضّ الطرف عن ذلك، مشيراً إلى أنه خلال حرب ٢٠١٤ تمّ إحباط هجوم نُسّق له باستخدام مظلات وطائرات بدون طيار تمّ التدرّب عليه في ماليزيا من قبل ١٠ نشطاء من حماس بغزة.

وإن حماس تستغل ماليزيا كساحة وتجند أشخاصاً من جنسيات مختلفة وترسلهم إلى تركيا أيضاً، كما أنّها تجنّد فلسطينيين من الضفة لصالحها، مدّعياً أن الحركة جنّدت من ٤٠ إلى ٥٠ شخصاً في ماليزيا خلال السنوات الأخيرة.

وتُعدّ عمليات الاغتيال التي تتفّذها إسرائيل وتطاول بشكل خاص الكفاءات البشرية من أصحاب المؤهلات العلمية التي تمكّنهم من الإسهام في تطوير القدرات القتالية، مركباً أساسياً من مركبات استراتيجية "المواجهة بين الحروب" التي يعكف العدو على تطبيقها منذ عقود؛ وتقوم هذه الاستراتيجية على تنفيذ كل العمليات العسكرية والاستخبارية التي يفترض أن تضمن تقليص قدرة العدو على التزوّد بإمكانيات يمكن أن تسهم في إحداث تحول على موازين القوى، الذي يميل لمصلحة لإسرائيل، وذلك من خلال ضرب القدرات العسكرية المادية، كما يحدث عند مهاجمة مخازن وإرساليات السلاح، أو عبر المسّ بالقوى البشرية القادرة على تطوير التقنيات العسكرية للعدو، بحيث تمكّنه من امتلاك سلاح كاسر للتوازن؛ وتدلّ التسريبات التي وردت في تعليقات بعض كبار المعلقين الإسرائيليين، على أن اغتيال عالم الطاقة الفلسطيني فادي البطش، يندرج ضمن هذه الاستراتيجية.

وتوجّه إسرائيل لاستهداف الكفاءات العلمية ذات العلاقة ببرامج التسليح في العالم العربي ولدى المقاومة الفلسطينية بدأت في ستينيات القرن الماضي؛ بتصفية مجموعة من العلماء الألمان، الذين عملوا في الدائرة العلمية للزعيم النازي أدولف هتلر، وفرّوا إلى مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥). وأشار إيتان إلى أن "مصر برئاسة جمال عبد الناصر عمدت إلى توظيف هؤلاء العلماء في تطوير برنامج لإنتاج الصواريخ بعيدة المدى، ممّا حدا بإسرائيل للتدخّل لعدم تمكين المصريين من الحصول على سلاح كان يمكن أن يهدد العمق الإسرائيلي، سيّما وأن الجيش المصري كان على حدود غزة مع إسرائيل، وحسب الجنرال الإسرائيلي فقد "قام الموساد بتصفية العلماء الألمان في القاهرة، ما أفضى إلى تصفية الخطة المصرية لإنتاج الصواريخ بعيدة المدى بحلول عام ١٩٦٥".

وفي سياق المقاومة الفلسطينية فقد أولت إسرائيل أهمية قصوى لاستهداف الكفاءات العلمية ذات العلاقة بتطوير قدرات المقاومة، فقد طاردت إسرائيل المهندس يحيى عياش، الذي كان أول

من أعد الأحزمة والسيارات المفخّخة، التي استخدمتها حركة حماس في الرد على المجزرة التي نفّذها باروخ غولدشتاين في المسجد الإبراهيمي عام ١٩٩٤.

وأولت إسرائيل اهتماماً كبيراً باعتقال المهندس عبد الله البرغوثي، القيادي البارز في "كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لـ"حماس"، الذي دين بتطوير وإنتاج معظم الأحزمة الناسفة التي استخدمت في تنفيذ العمليات التفجيرية التي قامت بها الحركة خلال انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥).

وقبل ثماني سنوات أقدمت إسرائيل على اختطاف مدير محطة توليد الكهرباء في غزة المهندس ضرار أبو سيسي أثناء وجوده مع زوجته الأوكرانية في كييف، وأدانته محكمة عسكرية إسرائيلية بمساعدة "كتائب القسام" على تطوير منظومتها الصاروخية. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ تمّ اغتيال مهندس الطيران التونسي محمد الزواري، بفعل حرص الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على تسريب أن "الاغتيال جاء ليس فقط بسبب دوره في مساعدة حماس على تطوير الطائرات بدون طيار، بل بشكل خاص لأنه كان يعكف على تطوير غواصة غير مأهولة، خطّطت حماس لاستخدامها في المسّ بحقول الغاز التي اكتشفتها إسرائيل قبالة السواحل الشمالية لفلسطين". وقد عمدت إسرائيل أيضاً إلى اغتيال خمسة على الأقل من علماء الذرة الإيرانيين، ضمن مخطط تل أبيب لإحباط المشروع النووي الإيراني.

ويتّضح من خلال الجدل الإسرائيلي المتعلق بحادثتي اغتيال الزواري والبطش أن الهدف من العمليتين هو التشويش على مخططات "حماس" لمراكمة القوة النوعية وعدم السماح بوصول هذه المخططات لمحطتها النهائية.

وتدلّ التجربة على أن عمليات الاغتيال نجحت، في أحسن الأحوال، في التشويش على مخططات التعاظم العسكري للمقاومة ولم تفضِ إلى القضاء عليها؛ فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن قطاع غزة متاخم لإسرائيل، ومع أن إسرائيل تتمتع بقدرات عسكرية واستخبارية كبيرة، إلا أنّها لم تنجح في إحباط قدرة المقاومة على تطوير الصواريخ. ففي عام ٢٠٠٦،

طوّرت المقاومة في غزة صواريخ بدائية يتراوح مداها بين ٥ و ٧ كيلومترات؛ والآن وبعد ١٢ عاماً، فقد تمكّنت المقاومة من تطوير صواريخ بمدى بين ٨٠ و ١٠٠ كيلومتر يمكن لها الوصول إلى حيفا والقدس المحتلة، حسبما أكد الإسرائيليون.

والطريقة التي نفّذت بها الجريمة، وهي استخدام دراجة نارية يقودها شخصان ملثّمان انتظرا لمدة ٢٠ دقيقة تقريباً حتى خرج البطش من بيته متّجهاً نحو المسجد، وأطلقوا عليه النار ولاذوا بالفرار، وتركوا الدراجة النارية قرب مسرح الجريمة واستخدموا وسيلة أخرى للابتعاد، وهذه الطريقة مميّزة لجهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي (الموساد). وطريقة الدراجة كثيراً ما جرى استعمالها وقد استخدم ذلك في عملية اغتيال الدكتور فتحي الشقاقي في مالطا عام ١٩٩٥.

رئيس الموساد السابق يوسي كوهين، كان قد أكد أن المواجهة هي عنوان اللعبة، وظيفتها اجتثاث القدرات الإستراتيجية لأعدائنا التي من الممكن أن تشكّل خطراً في المستقبل على أمن إسرائيل ومستقبلها، وعند الضرورة، يجب ضرب العدو نفسه، لكن شرط أن يكون الأمر جزءاً من توجّه متعدّد الوسائل، فسلسلة عمليات سرّية ومحدّدة تؤدّي إلى تغيير الواقع الإستراتيجي.

ويمكن رؤية عملية الاغتيال في ماليزيا كجزء من سلسلة عمليات اغتيال نُسبت للعدو في السنوات الأخيرة، ففي سنة ٢٠١٠ اغتيل في دبي محمود المبحوح، وباغتيال محمد الزواري في تونس سنة ٢٠١٦؛ ومحاولة اغتيال محمد حمدان، في مدينة صيدا، وسلسلة اغتيالات للعلماء الإيرانيين واغتيال اللقيس، مازن فقها، وعياش...

وكشف المحلل والكاتب الإسرائيلي "اليؤور ليفي"، أن "إسرائيل" اغتالت العالم والباحث الفلسطيني فادي البطش لأنه شارك في تطوير طائرة نوعية، وقال أن البطش شارك في تطوير المركبات الجوية بدون طيار رادار، وفي عام ٢٠١٣، كتب مقالاً حول ترقية الطائرات بدون طيار إلى طائرات رادار؛ وأوضح: "إن البطش هو العالم الثاني الذي يتمّ اغتياله لمساهمته في تطوير نظام المركبات الجوية بدون طيار بعد اغتيال محمد الزواري في تونس، وحماس تستثمر فيها الكثير من الموارد البشرية والمالية".

وبحث البطش واثنين آخرين كتب في عام ٢٠١٣ داخل كلية الهندسة في الجامعة الإسلامية في ماليزيا، وتتناول هذه الدراسة التحدّيات المرتبطة بالأجزاء الرئيسية لهذه الطائرات، مثل المحركات وأنظمة التوجيه ووحدات الطاقة ووحدات الاتصالات وأدوات توليد الصور.

وإن البحث يفحص كذلك بعمق قدرات محرّكات هذه الطائرات لتحسين تشغيلها، كما يتناول جزء كبير أنظمة الاتصالات للطائرة من أجل تحقيق سيطرة فعّالة وأمنة على طائرة الرادار وخلص الباحثون إلى أن تحسين هذه المناطق سيحسن من قدرة الطائرة الرادار على البقاء في الهواء لفترة أطول وفي جميع الظروف الجوية، ويركّز البحث على المركبات الجوية غير المأهولة للأغراض المدنية، والبطش بخبرته وقدراته، كان بإمكانه تحويل المعرفة التي جمعها لتطوير الطائرات لأغراض عسكرية لصالح كتائب القسام.

الكنيست أقرت ٥٤ قانوناً عنصرياً لحسم الصراع

الكنيست الإسرائيلي أصدر وعدّل ما بين الدورة الصيفية ٢٠١٥ والدورة الشتوية ٢٠١٨ عدد ١٨٥ قانوناً عنصرياً بينها ٥٤ قانوناً لـ"لحسم الصراع" وفق الرؤية اليمينية المتطرّفة أقرّت أو دخلت مسار التشريع، وأوضح "مركز مدار" في تقريره السنوي الثالث حول القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، أن هذا العدد من القوانين يؤكّد مساعي حكومة العدو المثابرة لحسم الصراع وفق رؤية اليمين الاستيطاني المهيمن. ومنذ لحظة فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية، سارع الائتلاف الحاكم في "إسرائيل" بدفع قوانين الضم الزاحف للضفة الغربية ومستوطناتها.

وبيّن التقرير الذي يصدر بدعم من دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، أن الأعوام الثلاثة للولاية البرلمانية، شهدت معالجة ١٨٥ قانوناً عنصرياً وداعماً للاحتلال والاستيطان، وأنه تمّ إقرار ما مجموعه ٣٢ قانوناً بالقراءة النهائية، و٢٦ قانوناً رسمياً، و٦ قوانين

تمّ إدراجها كبنود ضمن ٤ من القوانين الـ ٢٦؛ في حين أنّ ٤ قوانين تمّ إقرارها بالقراءة الأولى، و ١٨ قانوناً بالقراءة التمهيدية، بينها ٣ قوانين مجمّدة، و ١٣١ مشروع قانون ما تزال مدرجة على جدول الأعمال.

وفي العام البرلماني الثالث وحده، تمّ إقرار ٦ قوانين بالقراءة النهائية، يضاف لها قانونان تمّ دمجها بأحد القوانين كبندين، وأقرّ الكنيست قانونين بالقراءة الأولى، و ٧ قوانين بالقراءة التمهيدية، أخطرها قانون "القومية".

وأدرج النواب ٣٨ قانوناً في ذات الفترة، في معظمها قوانين عقابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وتضييق للعمل السياسي، وترسيخ للتمييز؛ وتمّت معالجة ٤٣ قانوناً لغرض الضمّ المباشر وغير المباشر للضفة المحتلة كلها، أو المستوطنات.

ويتّضح من رصد دقيق لأداء المعارضة البرلمانية، أنّ المعارضة الحقيقية تقتصر على كتلة "القائمة العربية المشتركة" بنوابها الـ ١٣، وكتلة "ميرتس" بنوابها الخمسة، في حين يبين التقرير تزايد مشاركة كتلتي "المعسكر الصهيوني" (٢٤ نائباً)، وكتلة "يوجد مستقبل" (١١ نائباً)، في هذه الفئة من القوانين، وبالذات "يوجد مستقبل"، التي بات كل نوابها الـ ١١ متورطين بقسم كبير من هذه القوانين.

وبات المشهد السياسي يُبرز شبه الإجماع الإسرائيلي حول القوانين التي تقضي على الحق الفلسطيني في وطنه وعلى وطنه؛ وهذا تعزز أكثر بعد وصول ترامب وفريقه إلى البيت الأبيض، إذ إنّ التوجّهات السياسية الظاهرة هناك، ساعدت على محو بعض الاستثناءات التي كنا نراها لدى بعض النواب.

وقال النائب في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة يوسف جبارين، إنّ التقرير يكشف عمق تورّط الهيئة التشريعية الكنيست، في ترسيخ البرنامج السياسي لليمين، وفرض تشريعات تهدف إلى ترجمة هذا البرنامج المتطرف إلى خطوات عملية، بدءاً بالتشريعات حول تهويد

القدس، مروراً بالتشريعات حول توسيع الاستيطان، وصولاً للتشريعات المعادية للمواطنين الفلسطينيين.

نقل السفارة الامريكية للقدس

أكد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أن إدارته تسعى لنقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس من تل أبيب خلال شهر أيار القادم؛ جاء ذلك في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي في موقع "تويتر": "أطيب التمنيات لرئيس الوزراء (الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو وكل شعب إسرائيل بمناسبة الذكرى الـ ٧٠ لاستقلالكم العظيم، لا أصدقاء لدينا أفضل منكم في أي مكان آخر، نتطلع لنقل سفارتنا إلى القدس خلال الشهر المقبل!"

وكانت الخارجية الأمريكية قد ذكرت في شهر شباط الماضي أنها خطّطت لنقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس بالتزامن مع الذكرى الـ ٧٠ لما يسمّى بعيد استقلال إسرائيل، الذي يصادف يوم ١٤ أيار القادم، وأنه من المقرر إقامة المقر الجديد للسفارة الأمريكية في مبنى القنصلية العامة الأمريكية في القدس بشكل مؤقت.

وكان قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس تسبّب بموجة غضب في العالمين العربي والإسلامي، لا سيّما فلسطين، حيث اعتبر الرئيس عباس أن الولايات المتحدة أنهت بقرارها لعب دور الوسيط في مفاوضات السلام، كما لقيت هذه الخطوة رفض معظم الدول الغربية.

واستخدمت الولايات المتحدة "الفيتو" ضد مشروع القرار الذي قدّمته مصر في مجلس الأمن الدولي لإدانة إعلان ترامب، ورفعت تركيا واليمن، إثر ذلك، هذا المشروع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصوتت الأغلبية الساحقة من أعضائها (١٢٨ دولة)، في ٢١-١٢-٢٠١٧، لصالح الوثيقة.

من جهتها عبّرت أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية، عن رفضها لنقل سفارة بلادها إلى مدينة القدس المحتلة، وأشارت إلى أن أي اتفاق بشأن القدس يجب التوصل إليه عبر مفاوضات ضمن رؤية حل الدولتين.

وفيما يتعلّق بنقل السفارة الأميركية للقدس، وإمكانية إقدامها على خطوة مماثلة، قالت ميركل: "أعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حلّ دولتين لشعبين، على الرغم من الصعوبات الكبيرة والنجاحات القليلة"، مضيفة: "لا يمكن تحديد وضع القدس إلا في هذا السياق، لذلك لن ننقل سفارة بلادنا إلى القدس، نريد دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية، لكننا نريد دولة قابلة للحياة للفلسطينيين".

وحول رؤيتها فيما يتعلق بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة فلسطينية، أجابت ميركل أنه "هذا هو ما ينبغي أن تجري المفاوضات حوله، وهنا تماماً تكمن الصعوبة، أود أن أُجري مناقشات سياسية حول الموضوع، وتجميد المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وضع يجب أن يُقلّنا".

ومن جهةٍ أخرى قالت وسائل إعلام العدو بأن وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين، سيرأس وفداً من ٢٥٠ شخصية أمريكية بينهم ٤٠ من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، وعلى رأسهم ابنة الرئيس الأمريكي إيفانكا ترامب، وزوجها جاريد كوشنير، لحضور حفل افتتاح السفارة الأمريكية في القدس في ١٤ أيار القادم.

من جهته، ومع اقتراب موعد نقل السفارة الأميركية للقدس، إعتبر محمود العالول نائب رئيس حركة فتح، الخطوة الأميركية بأنها عدوان على الشعب الفلسطيني، مشدداً على أنّ الإدارة الأميركية أصبحت شريكة في العدوان على الفلسطينيين وليست فقط منحازة، وأضاف: "إنّه منذ أن أقدم ترامب على هذه الخطوة أخذنا موقفنا تجاه الولايات المتحدة الأميركية واعتبرناها بأنها ليست مؤهلة أو راعية لأية عملية سلام في الشرق الأوسط، وسوف نواصل نضالنا في مواجهة الخطوات الأميركية المُعادية للشعب الفلسطيني".

من جهته رحّب وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بقيام وزارة الخارجية الأميركية بحذف عبارة "الأراضي المحتلة" من عنوان تقريرها السنوي بشأن سجل حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط واستبدالها بعبارة "الضفة الغربية، وقال: "إنّ هذه الخطوة الأميركية تُميط اللثام عن الكذبة المُتعلّقة بالأراضي المحتلة، وتثبت أن الحقيقة أقوى من أي كذب حتى لو تمّ تكراره عدّة مرات". وكان سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفيد فريدمان طالب، قبل عدة أشهر، وزارة الخارجية في واشنطن بالكفّ عن استخدام عبارة الأراضي المحتلة في كل تقاريرها الرسمية.

في موضوع يتعلّق بالقدس هاجم نائب رئيس الحركة الإسلامية الشيخ كمال الخطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية، السياسات السعودية والإماراتية في القدس التي تتساق مع صفقة القرن والرؤية الامريكية بشأن القدس، وقال: "الأموال السعودية والإماراتية في القدس هدفها العبث في صمود المقدسيين، فالمال القذر ينهال على القدس ليس من خلال مؤسسات وطنية موثوقة إنّما من خلال أفراد يعبثون في صمود المقدسيين، ويمكن للمال السعودي والإماراتي أن يستخدم في تشكيل رأي عام يقبل بأفكار تتساق مع صفقة القرن". وقال أنّ "المال السعودي الدنس بدأ ينهال على القدس، ليس من خلال مؤسسات وطنية موثوقة إنّما من خلال أفراد يعبثون في صمود أهل القدس وحرف بوصلتهم من خلال ضخّ أموال وشراء ذمم تروّج للمواقف والسياسات السعودية المشبوهة"، متسائلاً "هل ضخ تلك الأموال يحدث سراً أم تحت أعين المؤسسة الإسرائيلية؟!

وأضاف: "المال السعودي غير نظيف، وله وزن في السياسات، خاصة أن الأموال تذهب لشخصيات مقدسيّة مرموقة، ويمكن للمال السعودي أن يُستخدَم في تشكيل أرضيّة ورأي عام يقبل بأفكار غريبة تتساق مع صفقة القرن". الأموال ستصل إلى أفراد سيكونون في المستقبل أبواقاً للسياسة السعودية الجديدة ضمن مشروع "صفقة القرن"، وسيعملون وفق المحدّدات التي وضعها محمد بن سلمان، والمذكورة في تصريحه الشهير "أن لليهود الحق في إقامة وطن قومي في فلسطين".

وشدّد أن بعض الأسماء المقدسيّة -تحفّظ على ذكر الأسماء- أصبحت عناوين للمال السعودي، وهي منسجمة تماماً مع التوجّه الفكري السعودي، مؤكّداً "على أن سعيهم سيفشل أمام صمود المقدسيين؛ مؤكّداً أن "شعبنا في القدس أوعى من أن يتم مساومته على حقّه في القدس بحفنة عفنة من الأموال القذرة (..) وهذا لا يعني عدم التعامل بخطورة وجدية وتخوّف مع الموضوع، كون أن المال المتدفّق يهدف لطمس هوية القدس، ويتساوق مع صفقة القرن".

وبيّن الخطيب أن رموز هذا الدور لهم قناعات فكرية مثل قناعات الرموز الدينية السعودية الرسمية، موجّهاً حديثه لهم "يا هؤلاء: إعلموا أنّ القدس وأهل القدس لن يسيل لعابهم، لا للدرهم الإماراتي ولا للريال السعودي أو الدولار الأمريكي.. وإنّ شرف القدس لا يُباع ولا يُشترى، ولن تكون القدس إلا لأهلها.. والشرفاء لا يُعلفون! والقدس عودتنا على مدار التاريخ أن الاحتلالات التي توالى عليها رحلت ومعها أذنانها، وبإذن الله سيرحل هذا الاحتلال، وسيرحل معه كل السماسرة، وكل من يريد أن يطمس هوية القدس، ويسلخها عن عمقها العربي والإسلامي، ولن يكون الأقصى والقدس وليمة على طاولة اللثام". وتابع: "المؤامرة كبيرة وليست سهلة، لكنّ أهل القدس عاهدوا الله أن يدافعوا عن أقصاهم ومسرى نبيّهم ولن يركنوا إلى الذين ظلموا"، داعياً الأمة الإسلامية والعربية لإنقاذ القدس والأقصى من أيدي الماكزين والعابثين والمحتلين.

من جهةٍ أخرى كشف مصدر مقدسي -رفض الكشف عن اسمه، أن الاتصالات تجري مع شخصيات محسوبة على وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية، مرجّحاً أن يكون الهدف إيجاد شرح بين إدارة الأوقاف الأردنية التي تشرف على الأقصى ونظيرتها الفلسطينية التي تدير الأوقاف في بقية المدينة.

وكانت شخصيات معروفة تلقّت مطلع العام الجاري دعوة إلى السعودية لكن الكشف عن الدعوة أفضلت، عندما أعيّدوا من الحدود الأردنية، ويقول متابعون أن السعودية تسعى للبحث عن دور في إدارة المسجد الأقصى، على حساب الوصاية والرعاية الأردنية للمقدّسات في القدس.

أحيا الفلسطينيون يوم الأسير الفلسطيني، الذي أقرّه المجلس الوطني خلال دورته العادية ١٧-٤- عام ١٩٧٤؛ ويرتبط هذا التاريخ حسب السياق التاريخي الوطني باليوم الذي انطلقت فيه ثورة ١٩٣٦ وإعلان الإضراب العام الذي استمر ٦ شهور احتجاجاً على ممارسات الانتداب البريطاني للسماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والقيام بتسليح العصابات الصهيونية.

ويوم الأسير، مناسبة وطنية للوفاء للأسرى وتضحياتهم، وشحن الهمم وتوحيد الجهود، لنصرتهم ومساندتهم ودعم حقهم بالحرية، ويوماً للوفاء لشهداء الحركة الأسيرة، ويجري إحياء هذه المناسبة سنوياً بوسائل وأشكال متعدّدة، وينظمون المهرجانات الخطابية، والمسيرات والوقفات التضامنية مع الأسرى.

ويقع في الأسر نحو ٦٥٠٠ أسير، بينهم ٣٥٠ طفلاً، وستة نواب، و ٥٠٠ معتقل إداري، و ١٨٠٠ مريض، بينهم ٧٠٠ بحاجة إلى تدخّل علاجي عاجل. وبحسب هيئة شؤون الأسرى، فإنّ ٢١٥ أسيراً استشهدوا داخل سجون ومعتقلات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، ومن بين الأسرى ٤٨ أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً بشكل متواصل، وهؤلاء يُطلق عليهم "عمداء الأسرى"، وأن ٢٩ أسيراً منهم معتقلون منذ ما قبل عام ١٩٩٣، واعتقلت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ١٦ ألف فلسطينية، بينهم ١٧٠٠ منذ عام ٢٠٠٠، فيما سُجل اعتقال ٤٦٠ امرأة وفتاة منذ تشرين اول ٢٠١٥، من بينهم ١٥٦ اعتقلن خلال العام المنصرم ٢٠١٧، وما تزال في سجون الاحتلال ٦٢ أسيرة.

وأصدرت سلطات الاحتلال ٥٠ ألف أمر اعتقال إداري منذ عام ١٩٦٧؛ وأن الاعتقال الإداري ارتفع بشكلٍ حادٍ منذ عام ٢٠٠٢، وأنه يوجد حالياً ٤٢٧ شخص تحت الاحتجاز الإداري.

ولا يزال المعتقلين الإداريين يقاطعون المحاكم منذ أكثر من شهرين، كخطوة احتجاجية على استمرار فرض الاعتقال الإداري ضدّهم، وارتفاع أعدادهم مؤخراً.

